

شرح ايساغوجي





کتابخانه زاده مرحوم فاضل احمد بابا کتبی نه سنه ابتدا اولی

مستفید اولان دوات کرادن او علوم

مرحوم مرآت محمد علی نیک رجبی

خیر له بار بیدر مدی

مرحوم

۴۰۲ ص ۴۲

الحمد لله  
کتابخانه  
۴





٢٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواء وغيره الصالح  
باختياره سره وخيره والصلوة على محمد وآله الذي انشر به  
نبيه وامره **وبعد** فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء  
ابن الدين الانبهرى طبيب الله رآه وجعل الجنة سواه المشهور  
باسم غوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا او على بعضهم  
متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتزيل تعسره  
وتغم بيسره والله خير المتيسرين والموفقين **قال** ابن غوجي  
**اقول** ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضاها بالمتبادر  
اذا اراد ان يشرح في شئ من العلوم ومنها ابن غوجي  
وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي النوع والجنس  
والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها  
على بيان الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والاتزام  
واقسام اللفظ **والدلالة** هي كون الشئ بحالته يلزم من

العلم

العلم به العلم بشئ اخر الاول هو الدال والدليل والى  
هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم  
من العلم به العلم بشئ اخر وكذا عرفت ان المدلول  
هو الذي يلزم من العلم بشئ اخر العلم به **فالدلالة** تنقسم  
الى طبيعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا  
الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى  
واى ملكة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من  
ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له  
او يدل على ما يلزمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة  
دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن  
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالاتزام مثال الدلالة  
بالمطابقة كالان فانه يدل على الحيوان الناطق  
بالمطابقة لكونه تمام ما وضع للانسان له وانما سميت  
هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له  
وكذلك ما خوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا  
ومثال ما يدل بالتضمن كالان فاول على صديقه  
اي على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة



تضمن لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه فيكون والاعلى  
 في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالان اذا دل  
 على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة  
 التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على  
 الخارج النازم له وانما قيد قوله على ما يلزمه بقوله في الذهن  
 لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطاً لم يتحقق دلالة  
 الالتزام بدونها لا متناع تحقق الشروط بدون تحقق  
 الشرط والنازم باطل وكذا المذموم لان العدم كالعنى  
 يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العنى عدم البصر عما من  
 شأنه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج **قال**  
 ثم اللفظ اما مفرد او **اقول** لما فرغ من بيان الدلالات  
 الثلاث سارع في تقسيم اللفظ فقول اللفظ ينقسم  
 الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء  
 منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه كالان  
 فانه لفظ لا يراد من جزئه دلالة على جزء معناه او يراد  
 ذلك كرامى كجارة فانه لفظ يدل جزئه على جزء معناه  
 لان الرامى يدل على ذات من له الرمى والكجارة تدل

ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء  
 منه دلالة على جزء معناه كالان  
 واما مؤلف وهو الذي يكون كذلك  
 كرامى كجارة

على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان  
 ان في فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقه  
 على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا بخلاف  
 على والثاني ان يكون له جزء لا معنى له نحو زيد على والثالث  
 ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله على  
 والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مراداً  
 نحو الجوان الناطق على لان معناه ح الماهية الانسانية  
 مع الشخص **قال** المفرد اما كلي او **اقول** المفرد ينقسم الى كلي  
 وجزئى لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث  
 انه متصور مانعاً من وقوع الشراكة فيه اى من اشتراكه بين  
 كثيرين او لا يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهومه  
 من اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئى كزيد علماً فانه اذا تصور  
 مفهومه امتنع عن صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس  
 تصور مفهومه عن الاشتراك بين كثيرين فهو الكلي كالانسان  
 فان مفهومه اذا تصور عند العقل لم يمنع عن صدقه على  
 كثيرين وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكلمات ما يمنع  
 الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب

والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور  
 مفهومه عن وقوع الشراكة كالان  
 واما جزئى وهو الذي يمنع نفس تصور  
 مفهومه عن ذلك كزيد



الوجود مثلا فان الدليل الخارجى قطع عرق الشك عنه  
 لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والالم بفقر  
 الى دليل اثبات الوحدانية قال والكل ما ذاتى اه اقول  
 الكل ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخل في  
 حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان الاول فهو ذاتي  
 كالجوان بالنسبة الى الان فانه حقيقة زيد وعمر و  
 وكبر والجوان داخل فيه لكونه مركبا من الجوان وان طرقت  
 وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخل في حقيقة  
 جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي  
 كالضاحك بالنسبة الى الان فانه لم يدخل في  
 حقيقة زيد وعمر وكبر التي هي الان كما مر من انه  
 مركب من الجوان والناطق فقط فتعين انه امر خارج  
 عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من  
 العرضيات لانها تتخالف الذاتي بذلك التفسير  
 وبما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي  
 فح يكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المتكسب  
 الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والالزم

والكل ما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة  
 جزئياته كالجوان بالنسبة الى الان  
 والفرس والاعرضي وهو الذي يخالف  
 كالضاحك بالنسبة الى الان

انتب السئ الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية  
 اى تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك  
 المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال والذاتي  
 اما مقول اه اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس  
 اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا  
 في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اى لا الخصوصية  
 ايضا فهو جنس كالجوان بالنسبة الى الان والفرس  
 فانه اذا سئل عن الان والفرس باهما كان الجوان  
 جوابا عنها وان سئل عن كل واحد منهما اى من الان والفرس  
 والفرس لم يضلح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانهما  
 ليس تام ماهية كل واحد منهما بالان والفرس اذ اقررت  
 الان بالان بالاسئلة فيقول ما هو فجاوبه ليس بالان الجوان  
 الناطق لكونه تام ماهية وكذا اذا اقررت الفرس  
 بالاسئلة فجاوبه ليس بالان الجوان الصاهل ايضا لكونه  
 تام ماهية **برسم** اى الجنس بانه كل مقول على كثيرين  
 مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فجاوبه كل  
 زائد ما طرقت نحوه وقوله مقول جنس متناول للتجزيات  
 بالكلية فانه متناول

والذاتي اما مقول في جواب ما هو  
 بحسب الشركة المحضة كالجوان بالنسبة  
 الى الان والفرس وهو الجنس

ان السؤال باهما كان الجوان والفرس  
 والجوان حقيقة مشتركة بينهما فيكون الجوان جوابا  
 عن ذلك السؤال

ويرسم بانه كل مقول على كثيرين مختلفين  
 بالحقائق في جواب ما هو







ويزعم بأنه كلي يقال على شئ في جواب  
اي شئ هو في ذاته

يصلح للجواب فان طبق يصلح الجواب لتمييزه لان  
عن غيره **ويرسم** اي الفصل بأنه كلي يقال على الشئ  
في جواب اي شئ هو في ذاته قوله كلي جنس شامل  
للكليات الخمس وقوله يقال على الشئ في جواب  
اي شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع  
والجنس يقالان في جواب ما هو لان في جواب اي شئ هو  
والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله  
في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصه لانها وان كانت  
مميزة للشئ لكن لاني جوهره وذاته بل في عرضه  
**قال** اما العرض اه **اقول** العرض اما لازم او مفارق لانه  
اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع عنها الاول  
هو العرض اللازم كالكتاب بالقوة بالنسبة الى لان  
والثاني هو العرض المفارق كالكتاب بالفعل بالنسبة  
الى لان وكل واحد منهما اي من العرض اللازم و  
العرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان يخص  
بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالصاحك بالقوة  
وبالفعل للان فان الصاحك بالقوة عرض لازم  
وبالفعل للان فان الصاحك بالقوة عرض لازم

واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه  
عن الماهية وهو العرض اللازم او لا  
يتمتع وهو العرض المفارق وكل واحد  
منه اما ان يختص بحقيقة واحدة  
وهو الخاص كالصاحك بالقوة والفعل  
للان

لان العرض اللازم  
لا يمتنع انفكاكه عن الماهية

لا يمتنع

لان الانسان لا يوجد بدون الصلابة بالفعل

لا يمتنع عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي  
ماهية الانسان والصاحك بالفعل عرض مفارق  
يتمتع عن ماهية الانسان مختص بها **ويرسم** اي الخاصه  
بأنها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا  
قوله كلية مستدركة كما مر غير مرة وقوله يقال على ما تحت  
حقيقة واحدة جنس شامل لول الكلمات الخمس  
وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونها مقولين  
على ما تحت حقايق مختلفة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع  
والفصل لانها مقولان على ما تحتها ذاتيا لا عرضيا وان  
لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة  
**بل** يتم حقايق فوق حقيقة واحدة فهو العرض العام  
كالمتنفس بالقوة وبالفعل للان وغيره  
من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير  
متفك عن ماهيات الحيوانات غير مختص بماهية  
واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق متفك  
عن ماهيتها غير مختص بحقيقة واحدة **ويرسم** اي العرض  
العام بأنه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا

ويزعم بأنه كلي يقال على شئ في جواب  
اي شئ هو في ذاته

واما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية

واما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية

واما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية



عرضاً قوله كلي زائد كما مر وقوله يقال على ما تحت  
 حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لأنها  
 لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولاً عرضياً  
 يخرج الجنس لانه وان كان كلياً يقال على ما حقائق مختلفة  
 الا ان قوله عليها ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات  
 تلكميات رسوماً بناءً على امكان ان يكون لها ما هيئات  
 آخر وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات  
 متساوية لها الا ان المناسبات ذكر التعريف الذي هو  
 اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم  
**قال** القول السارج اه **اقول** العلم على قسمين احدهما  
 القول السارج والاخر حجة لانه ان كان تصور مع عدم  
 اعتبار الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصوري فهو القول  
 السارج وان كان تصور مع اعتبار الحكم فيه موصلاً الى  
 المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول  
 من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة **القول**  
 السارج وهو التعريف وهذا اعم من ان يكون حداً او  
 رسماً **والحد** قول دال على ماهية الشيء قوله على ماهية الشيء

القول السارج

الحد قول دال على ماهية الشيء

لانه اما ان يكون بالذات او بالعرضيات  
 فان كان الاول فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم

يخرج الرسم كما سنبين ان شأ الله تعالى هذا التعريف  
 اجد وقيل لم يخرج تعريفه مثلاً بل لم يتركه بل لا نعم **اولاً** لم  
 لزوم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان  
 نقسم الى قسمين تام

**والحد التام**  
 وهو الذي يتركب عن جنس الشيء  
 وفصله تعريفين كما يكون ان طق  
 النسبة الى لان ان وهو الحد التام

والحد الناقص  
 وهو الذي يتركب عن جنس الشيء  
 وفصله تعريفين كما يكون ان طق  
 النسبة الى لان ان وهو الحد التام

وهو الذي يتركب  
 عن جنس الشيء وفصله  
 النسبة الى لان ان وهو الحد التام

والرسم التام وهو الذي يتركب  
 عن جنس الشيء القريب وفصله  
 المازمة كما يكون ان الصاحك  
 في تعريفه لان ان



عرض قوله كل زائد كما مر وقوله يقال على ما تحت  
 حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها  
 لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولاً عرضياً  
 يخرج الجنس لانه وان كان كلما بقا اعمداً حقاؤه مختلفة

الا ان قوله عند

القول  
 ان كان كل زائد كما مر وقوله يقال على ما تحت  
 حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها  
 لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولاً عرضياً  
 يخرج الجنس لانه وان كان كلما بقا اعمداً حقاؤه مختلفة  
 ان كان كل زائد كما مر وقوله يقال على ما تحت  
 حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها  
 لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولاً عرضياً  
 يخرج الجنس لانه وان كان كلما بقا اعمداً حقاؤه مختلفة

الحق قول وال على ما عليه الشيء

لانه ان كان يكون بالذات او بالعرضيات  
 فان كان الاول فهو الحاد وان كان الثاني فهو الرسم

يخرج الرسم كما سبق في ان شانه تعالى هذا تعريف  
 الحاد وقيل لم يخرج تعريفه مثلاً بل قد قيل لا يتم  
 لزوم ذلك لتعدد لان حاد نفس الحاد كما ان  
 وجود الوجود نفس الوجود والحاد ينقسم الى قسمين تام

وناقص والحاد التام هو الذي يتركب عن جنس الشيء  
 وفصله القريبين كما يكون الناطق بالنسبة الى لان  
 فانك اذا قلت ما لان يقال في جوابك  
 الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحاد التام اما كونه حاداً  
 فلان الحاد في اللغة المنع وهو كونه مستمداً على الذاتيات  
 مانع عن دخول الغريبه واما كونه تاماً فلكون الذاتيات

مذكورة تمامها فيه والحاد الناقص هو الذي يتركب  
 عن الجنس البعيد للشيء وفصله القريب كما يحتمل  
 ان طق بالنسبة الى لان فانه اذا سئل عن  
 لان با هو فاجيب بانه جسم ناطق كان الحاد  
 ناقصاً اما كونه حاداً فليما مر واما كونه ناقصاً فليعدم ذكر  
 بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين  
 تام وناقص واما الرسم التام فهو الذي يتركب عن

والحاد التام  
 وهو الذي يتركب عن جنس الشيء  
 وفصله القريبين كما يكون الناطق  
 بالنسبة الى لان وهو الحاد التام

والحاد الناقص  
 عن الجنس البعيد للشيء وفصله  
 القريب كما يحتمل الناطق بالنسبة  
 الى لان

والرسم التام  
 عن جنس الشيء القريب وفصله  
 اللازمة كما يكون الناطق  
 في تعريف لان



جنس الشيء القريب وخاصة اللازمة كما يكون الضمك  
 في تعريف الانسان اما كونه رسمًا فلان رسم الدار  
 اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي  
 هي من امار الشيء كان تعريفًا بالامر واما كونه تامًا فلتحقق  
 المشابهة بينه وبين احد الامم من جهة انه وضع فيه  
 الجنس القريب كما يكون وقيد بامر مختص بالشيء  
 واما الرسم الناقص هو الذي يتركب عن العرضيات  
 التي تختص بجزئها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة  
 كقولنا في تعريف الانسان انه مائس على قدميه عرض  
 الاظفار بادي البهشة مستقيم القامة ضحك بالطبع  
 فان جملة هذه الامور العرضية تختص بالانسان  
 لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في  
 غيره ايضا اما كونه رسمًا فلما مر من ان الخاصة اللازمة  
 من امار الشيء فيكون تعريفًا بالامر الذي هو الرسم  
 واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام  
 حتى تحقق المشابهة بينه وبين احد الامم كتحققها بين  
 الرسم التام واخذ التام قال القضاء يا ايه اقول لا فرغ

واما الرسم الناقص وهو الذي يتركب  
 عن العرضيات التي تختص بجزئها  
 بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف  
 الانسان انه مائس على قدميه عرض  
 الاظفار بادي البهشة مستقيم  
 القامة ضحك بالطبع

من بيان

من بيان القول الخارج شرح في بيان الحجج وهي القضاء  
 المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي والقضية قول  
 يصح ان يقال لقائمه انه صادق فيه اي في قوله او كاذب  
 فيه وهو الذي يسمى بعضهم خبرًا والقول هو المركب  
 سواء كان لفظًا مركبًا كما في القضية المنطوقية وكان  
 مفهوماً عقلياً مركبًا كما في القضية المعقولة وهو اي القول  
 جنس ثنائيات الاقوال ان تارة وان قصة وقوله يصح ان  
 يقال لقائمه انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يجتز  
 به عن الاقوال ان قصة والاثباتات من الامر والنهي  
 والاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى  
 قسمين اخذت في حملية والآخر شرطية لان المحكوم عليه  
 وفي القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية والاقضية  
 شرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا  
 مفردين في الحملية كما تقول زيد ابوه قائم سال الحملية  
 كقول زيد كاتب والشرطية اما شرطية متصلة وهي  
 التي تحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق  
 قضية اخرى وهي ما موجهة ان حكم فيها بصدق قضية  
 ليس ان كانت الشرطية

القضاء القضية قول يصح ان يقال  
 لقائمه انه صادق فيه او كاذب  
 فيه

وهي اما حملية كقول زيد كاتب  
 او شرطية كقول زيد كاتب

واما شرطية متصلة كقولنا ان  
 كانت الشمس طالعة فالهنا  
 موجود  
 ليس ان كانت الشمس طالعة  
 فالهنا موجود







على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع

خاصة اليها ومحيطا بها فالسور فاخوذ من سور البلد

فان ذاك اللفظ يحصر افراد الموضوع كما ان سور

البلد يحصر هـ وهذا المحصورة اما ان يحكم فيها على

كل افراد الموضوع او على بعض الافراد وعلى كلا

التقديرين اما ان يكون الحكم بالاجاب وبالسب

فان كان الاول فالقضية كلية مسورة كقولنا

كل انسان كاتب او مائة لقولنا لاشي من الانسان

بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو قولنا في الكلية

السالبة نحو لاشي ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني

اي وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية

جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب

او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب

والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض واحد

فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وبعض ليس

وليس بعض وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن

الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها

على كل

فان كان اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع

خاصة اليها ومحيطا بها فالسور فاخوذ من سور البلد

فان ذاك اللفظ يحصر افراد الموضوع كما ان سور

البلد يحصر هـ وهذا المحصورة اما ان يحكم فيها على

كل افراد الموضوع او على بعض الافراد وعلى كلا

التقديرين اما ان يكون الحكم بالاجاب وبالسب

فان كان الاول فالقضية كلية مسورة كقولنا

كل انسان كاتب او مائة لقولنا لاشي من الانسان

بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو قولنا في الكلية

السالبة نحو لاشي ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني

اي وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية

جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب

او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب

والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض واحد

فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وبعض ليس

وليس بعض وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن

الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها

على كل

على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى مطلقة نحو

الان لشي خسر والان ليس في خسر لا محال

بيان كمية الافراد التي تحكم عليها فاذا كانت القضية

مطلقة كما نلت في السور لا يقال ان القضية

الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق كقوله لا نقول الكلام

في القضايا المعبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست

بمعبرة في العلوم لعدم انتاجها في الاصطلاحات فخرؤها

عن التقسيم لا يخل بالانحصار قال والمتصلة بالزومية

اه اقوال ان فرع من تقسيم الحكمية تسرع في تقسيم شرطية

سواء كانت متصلة او متفصلة اما الشرطية المتصلة

فتنقسم الى قسمين اخذ بها لزومية والاخرانافية

لانها ان كان صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم

فالعلاقة بينهما تسمى ذات المقدم توجب ذلك

فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة بينهما

بسنن المقدم التالي كالعالية والمعلولية والقضية

اما العالية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود فان طلوع الشمس علته لوجود النهار اما المعلولية

فكقولنا ان كان القمر طالعا فالنهار موجود

على كل

على كل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل



فان وجود النهار مع اول المطوع الشمس واما التضاف

فكقولنا كلما كان النهار موجودا فكانت الشمس مائة  
فان وجود النهار مع اول المطوع الشمس واما التضاف  
فكقولنا ان كان زيد اباعه فعمرو ابنته وان كان  
صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع صدق المقدم  
تالعلاقة المذكورة بل على سبيل الاتفاق فالتضحية  
متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الات ناطقا فالحمار  
ناطق فانه لا علاقة بين ناطقة الات وناطقة الحمار  
حتى يجوز العقل استنتاج ناطقة الات ناطقة الحمار  
بما بل توافق الطرفين على سبيل الاتفاق فيها واما الشرطية

المتصلة فتقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة اجمع  
وامانة الخلو لانه ان حكم في القضية بالتالي بين جزئيهما  
في الصدق والكذب معا فالتضحية متصلة حقيقية كقولنا  
العدد اما زوج واما فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع  
اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد واما امتناع ارتفاعهما عن  
وانما سميت حقيقية لان التالي بين جزئيهما استند  
من ان في بين جزئي الآخرين لانه يوجد التالي

بين جزئيهما في الصدق والكذب معا وهذا ليس  
بالتالي في الصدق والكذب معا

واما اتفاقية كقولنا ان كانت  
الات ناطقا فالحمار ناطق

والمتصلة اما حقيقية كقولنا  
العدد اما زوج واما فرد وهي  
مانعة اجمع والخلو معا

الاحقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتالي بين  
جزئيهما في الصدق فقط فالتضحية شرطية منفصلة مانعة  
الاجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في  
هذه القضية بالتالي بين الحجر والشجر في الصدق  
فقط لان الكذب يجوز ان يكون الشيء لا حجر ولا  
شجر واما سميت بهذه مانعة اجمع لاشتغالها على  
منع اجمع بين جزئيهما في الصدق وان حكم في القضية  
بالتالي بين جزئيهما في الكذب فقط اي لا في الصدق

فالتضحية شرطية منفصلة مانعة الخلو كقولنا زيد اما  
ان يكون في البحر واما ان لا يفرق فانه حكم في هذه  
القضية بالتالي بين ان لا يكون في البحر وان يفرق  
لا بين ان يكون في البحر وان لا يفرق بجواز ان يكون

في البحر وان لا يفرق واما سميت مانعة الخلو لاشتغالها  
على منع الخلو بين جزئيهما في الكذب فان يكون  
المتفصلات اذ اموال المتفصلات المذكورة من الحقيقة  
وامانة اجمع ومانعة الخلو بتركب كل واحد منها من جزئين  
شالبا كما مر من الامثلة وقد تركب عن اكثر من جزئين

واما مانعة اجمع فقط كقولنا  
هذا الشيء اما حجر واما شجر

واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد  
اما ان يكون في البحر واما ان  
لا يفرق

ويعبر عن المتفصلات وان  
اجزا كقولنا العدد اما زوج  
او ناقص او مساو



اما المنفصلة الحقيقية فقولنا العدد انا زائد اونا نقص او  
مساو فانه يحكم فيها بان هذه الجمع لا يجمع على عدد واحد  
ولا يخلو العدد عن احد هاهو فيه نظر لان عين احد اجزاء  
الحقيقية يستلزم نقصه لا محالة لا متاع الجمع  
وبالعكس لا متاع الكو فلو تركب الحقيقية من  
ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف لانه في المثال المذكور  
وهو قولنا العدد انا زائد اونا نقص او مساو يلزم ان  
يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه  
غير ناقص كونه مساويا ويتبع من هذا ان يستلزم  
كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينها منع الجمع لكون  
المنفصلة حقيقة هذا خلف واما ايضا يلزم ان يستلزم  
كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير  
مساو ويتبع من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه  
غير مساو وقد كان بينها منع الخلو ايضا لكون المنفصلة  
حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية تتركب من  
حقيقية ومنفصلة فقولنا العدد انا يكون مساويا لذلك  
العدد انا زائدا عليه اونا نقصا عنه والجزء الثاني اعني

تفصيل  
او محال  
او بطل

قوله انا زائدا الى اخره منفصلة والجزء الاول حمله اصل  
هذا العدد انا ان يكون مساويا له او غير مساو له لكن  
اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه اونا نقصا عنه فلما  
كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحكيمة اقيمت  
مقامها فظن انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة  
مركبة من حكيمة ومنفصلة كما مر فلا تتركب بحقيقة  
الا من جزئين وكذا ما لغة الخلو بخلاف لغة الجمع  
فانها قد تتركب من ثلثة اجزاء فاما عدوا بيانها طويل  
لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات قال  
والتناقض اه اقول من الاصطلاحات المنطقية  
المذكورة التناقض وهو اختلاف قضيتين بالاجاب  
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما اي  
احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد  
كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين  
اختلفتا بالاجاب والسلب اختلفا بحيث يقتضي  
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة على  
حسب الواقع وقوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف

وهو اختلاف قضيتين  
بالاجاب والسلب بحيث  
يقتضي لذاته ان يكون احدهما  
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا  
زيد كاتب وزيد ليس بكاتب



الواقع بين القضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله  
 قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين  
 وقوله بالاجاب والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال  
 والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف  
 بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي  
 الى اخره اخرج الاختلاف بالاجاب والسلب لكنه  
 لا بحيث ان يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى  
 نحو زيد يسكن وزيد ليس يتحرك لانها صادقتان  
 وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالاجاب والسلب  
 بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى كمن لا ذات  
 ذلك الاختلاف نحو زيدان وزيد ليس بناطق  
 فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي  
 ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لان قول  
 زيد ليس بناطق في قوة قول زيد ليس بان اولان  
 قولنا زيدان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك  
 بواسطة لذاته قوله ولا يتحقق ذلك اه قول القضيتين  
 اللتان بينهما يقع التناقض لا تلخو من ان تكونا محصورتين

بما لا يوجب  
 في ذلك لا بعد اتفاقهما في  
 الموضوع والمحمول والزمان والمكان  
 والافاقية والقوة والفعل والجزء والكل  
 والشرط

او محصورتين او مملكتين فان كانتا محصورتين  
 فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في مكان وحدات  
 الاولى وحدة الموضوع لانها لو اختلفت في هذه الوحدة  
 لم تنافضا بينهما نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم يجوز صدقهما  
 معا وكذبهما معا والانية وحدة المحمول لا اذ لو اختلفت  
 فيها لم تنافضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة  
 وحدة الزمان لا اذ لو اختلفت فيها لم تنافضا نحو زيد قائم  
 ليلا وزيد ليس بنائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانها  
 لو اختلفت فيها لم تنافضا نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس  
 بقائم في السوق والخامسة وحدة الافاقية لانها  
 لو اختلفت فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب وعمرو وزيد  
 ليس باب بكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانها  
 لو اختلفت فيها بان كون النسبة في احدهما بالقوة و  
 الاخرى بالفعل لم تنافضا نحو الخمر في الدن مسكرة  
 بالقوة الخمر في الدن ليس مسكرة بالفعل والسابعة  
 وحدة الكل والجزء لانها لو اختلفت في الكل والجزء  
 لم يتحقق التناقض نحو الخمر في الدن سوداى بعضه النجى







كان العكس ايضا كذلك وان كان كان <sup>مستحيل</sup> كان <sup>مستحيل</sup> كان  
 العكس ايضا كذلك ومع بقاء التصديق والكذب بحاله  
 انما ان كان الاصل صادقا باي وجه كان كان  
 العكس ايضا كذلك وان كان كان كاذبا كان العكس <sup>مستحيل</sup>  
 ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل  
 انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولاً  
 وقولنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس  
 قولنا لا شيء من الانسان يحجر قلنا لا شيء من الحجر  
 بان من ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول  
 من القضية ثانياً والجزء الثاني اولاً كان اصوب  
 لان ما هو الموضوع لا يصير محمولاً وما هو المحمول  
 لا يصير موضوعاً اصلاً ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج  
 عن التعريف <sup>الشرطيات</sup> الشرطيات وانما اعتبر بقاء  
 الابطحاج والسلب لانهم يتبعوا القضايا بالـ ولم  
 يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة لازمة  
 لتلاصل الموافقة لهما في الابطحاج والسلب وانما  
 اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للمقتضية

قولنا انسان حيوان  
 مستحيل

يعنى مصنف على ان تعريفه ان يصير  
 المحمول موضوعاً اليه بغير اي حكمه  
 جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والجزء الثاني  
 اولاً اليه بغير اي حكمه بغير صواب  
 نزل اوله اربع

فلو فرض

فلو فرض صدقها يلزم صدق العكس واللازم صدق  
 الملزوم بدون صدق اللازم فصدق الملزوم بدون  
 صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم  
 من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان  
 انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض  
 الانسان حيوان فعلى هذا قول المص والكذب  
 بحاله لا يكون الا خطأ فالواجبة الكلية <sup>القضية</sup> القضية  
 الكلية التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تعكس <sup>كلمة</sup> كلمة  
 بل يلزم ان تعكس موجبة جزئية انما عدم انعكاسها  
 كلية فلما يقتض باوثة يكون المحمول فيها اعم من  
 الموضوع وعن الانعكاس يلزم صدق الاخص على  
 كل الاعم وهو محال مثلاً بصدق قولنا كل انسان  
 حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان واللا يلزم ان  
 يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان  
 الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية  
 فلاننا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئاً موصوفاً  
 بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون

فلو فرض ان يقتض  
 فلو فرض ان يقتض

ولو وجه الكلمة بان تعكس موجبة  
 كلية او يصدق قولنا كل انسان  
 حيوان ولا يصدق كل حيوان  
 انسان بل تعكس موجبة جزئية  
 لاننا اذا قلنا كل انسان حيوان  
 لا يلزم ان يصدق قولنا بعض حيوان  
 انسان بل تعكس موجبة جزئية  
 لاننا اذا قلنا كل انسان حيوان  
 لا يلزم ان يصدق قولنا بعض حيوان  
 انسان بل تعكس موجبة جزئية

فلما نجد شيئاً موصوفاً بالانسان  
 والحيوان فيكون بعض الحيوان  
 انسان

فلو فرض ان يقتض  
 فلو فرض ان يقتض







انقياس قول مؤلف من قول  
متى سلمت لهم عنها فذاها قول  
اخر







لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر  
 والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر  
 تسمى الصغرى لاسمائها على الاصغر فتكون ذات  
 الاصغر وهذا ليس بالمعنى الصغرى والمقدمة التي  
 فيها الاكبر لاسمائها على الاكبر فتكون ذات الاكبر  
 وهذا ليس بالمعنى الكبرى واقران الصغرى بالكبرى  
 في الارباع والسلب وفي الكلية والجزئية تسمى  
 قرينة وضربا ولم يذكر المص هذا وبهية التاليف  
 اي الهية الحاصلة من اقران الصغرى بالكبرى تسمى  
 شكلا والاشكال اربعة لان احد الاوسط ان كان  
 محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل  
 الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان  
 بالعكس اي وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا  
 في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ج ا  
 فبعض ب ا وان كان اي حد الاوسط موضوعا  
 فيهما اي في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل  
 ج د فبعض ب د فهو الشكل الثالث وان كان

وهذه هي التي فيها الاصغر تسمى الصغرى  
 والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى

وهذه التاليف من الصغرى  
 والكبرى تسمى شكلا

وان كان احد الاوسط  
 ان كان محمولا في الصغرى و  
 موضوعا في الكبرى فهو الشكل  
 الاول

وان كان بالعكس فهو الشكل  
 الرابع

وان كان موضوعا فيهما فهو  
 الشكل الثالث

محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء من  
 ا ب فينتج لاسي من ج ب فهو الشكل الثاني في هذه  
 هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق فالشكل  
 الرابع ا ه ا ه من هذه الاشكال الاربعة المذكورة  
 الشكل الرابع وهو اعمية عن الطبع جدا اي لا يستحصل  
 المطلوب به الا بالنقض وانما يستحصل بالاشكال  
 الباقية بالتيقن ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع  
 هو الشكل الاول والباقي اعني الثاني والثالث والرابع  
 ترد عند الاحتياج الى الاول والذي له طبع مستقيم وعقل  
 سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه اقرب اليقين  
 اليه لما ذكرته اياه في صفراء وهي شرف المقدمتين  
 لاسمائها على موضوع المطوب الذي هو اشرف  
 من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان  
 الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدماته اي الصغرى  
 والكبرى فيه مختلفتين بالاجاب والسلب اي اذا كانت  
 احدهما موجبة والاخرى سالبة نحو كل ج ب  
 ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا والاشكال

وان كان محمولا فيها فهو الشكل  
 الثاني

فهذه هي الاشكال الاربعة  
 المذكورة في المنطق  
 والشكل الرابع منها بعد عن  
 الطبع جدا والذي له طبع  
 مستقيم وعقل سليم لا يحتاج  
 الى رد الثاني الى الاول  
 والباقي اعني الثالث عند اختلاف  
 مقدمتيه بالاجاب والسلب



اما موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف  
 في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل ان  
 حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو كل  
 ان ناطق واذا بدلتا الكبرى بقولنا كل فرس  
 حيوان كان الحق السلب نحو لاشئ من الائن  
 بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لاشئ  
 من الائن بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق  
 السلب ولو بدلتا الكبرى وقد لاشئ من ان طق  
 بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف  
 بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط  
 يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا لا خلف النتيجة  
 كقولنا لاشئ من الائن بفرس وبعض  
 الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصايل  
 فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى  
 واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل ان  
 حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب  
 واذا قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق

والشكل الاول هو الذي جعل  
 معيار العلوم فنورده ههنا  
 ليجعل دستوراً وينتج منه المطلوب  
 وشرط انتاجه ايجاب الصغرى  
 وكلية الكبرى

السلب ولم يذكر المص هذا الشرط قال والشكل الاول  
 هو الذي جعل معيار العلوم اه اقول لما كان الشكل الاول  
 بين الاسكال اصلاً والباقي مرتدة اليه عند الاحتياج  
 ولهذا قال ما جعل معياراً للعلوم اولا الا ان ذلك  
 اورد المص ههنا مع ضروبة النتيجة دون غيره ليحل  
 دستوراً اي قانوناً لينتج منه المطلوب وتوطئة تفهم  
 الباقية وضروبة النتيجة اربعة لان القسم العقلي  
 يقتضي ان تكون ستة عشر نوعاً فقط منها اثنا عشر  
 كما بين في المطولات وبقي اربعة اضرب الاول هو  
 ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية  
 كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث  
 ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون  
 من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية  
 كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف  
 بتقديم ينتج لاشئ من الجسم بتقديم والضرب  
 الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية  
 والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف

فضرورية النتيجة اربعة



وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والفرد  
 الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة  
 كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقول بعض الجسم  
 مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض  
 الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب  
 الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا  
 لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لاشي  
 من الالف بفرس وكل فرس حيوان كان  
 الحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقول وكل فرس  
 صايل كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق  
 كل الف حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق  
 السلب واذا قلنا وبعض الحيوان ضاحك كان  
 الحق الايجاب قال والقياس الاقتراني اه اقول  
 لما قسم المص القياس من قبل الى اقتراني واستثنائي  
 اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اشي يتركب  
 فقال القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين حليلتين  
 كما مر في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث

ينتج كل جسم محدث فان كلا من هاتين المقدمتين  
 حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين  
 متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج  
 من اقترانهما تبيين الشرطين المتصلتين ان كانت  
 الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من هاتين  
 من المقدمتين الشرطيتين متصلتان لزوميات  
 لا اتفاقيات كما ذكر في المطولات واما ان يتركب  
 القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة متصلة  
 سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس  
 كقولنا كلما كان هذا الشيء ان ناهو حيوان وكل  
 حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين  
 اوليهما متصلة والاخرى حملية قولنا كلما كان هذا الشيء  
 ان ناهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية  
 ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة  
 كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل  
 زوج فهو منقسم ببين وبين ينتج من هاتين المقدمتين

واما يتركب من مقدمتين  
 شرطيتين متفصلتين كقولنا  
 كل عدد اما زوج او فرد  
 وكل زوج فهو اما زوج الزوج  
 او زوج الفرد فينتج من هاتين  
 المقدمتين المنفصلتين  
 العدد اما فرد او زوج الزوج  
 او زوج الفرد



اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حمليّة قونا كل عدد  
 فهو اما فرد او منقسم بمثل او بين واما ان يتركب  
 من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت  
 المتصلة صفري والمنفصلة كبرى او بالعكس نقول  
 كلما كان هذا الشيء انما فهو حيوان وكل حيوان  
 فهو اما ابيض او اسود فينتج من هاتين المقدمتين اللتين  
 اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشيء  
 انما فهو اما ابيض او اسود **قال** واما القياس استثنائي  
 اذ اقول لما فرغ عن بيان القياس لاقترا في سرع في  
 بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي  
 مركب دائما من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى  
 وضع احد جزئيهما اى اثباته او رفعه يستلزم وضع  
 الجزء الاخر او رفعه سواء كانت منفصلة او متصلة  
 اما ان كانت متصلة فنقول ان كانت الشمس **هنا شرطية**  
 طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج ان  
 النهار موجود ولو قلت لكن النهار ليس بموجود  
 فينتج ان الشمس ليست بطالعة اما اذا كانت منفصلة

فكقول

فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن  
 هذا العدد زوج فينتج انه ليس بفرد **هنا شرطية** ولو قلت لكنه  
 ليس بزواج فينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية  
 الموضوعية في القياس الاستثنائي ان كانت  
 متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا  
 لنزم التفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة  
 واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لنزم  
 وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا  
 كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعية  
 في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين  
 احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض  
 الاخر لا متناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما  
 اى احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر لا متناع  
 انكوميتهما كما رايت في المثال الثاني فذلك التامل  
 في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية  
 وان شئت ان تدرك البحت بكماله في المنفصلات  
 فارجع الى الرسائل المطولات **قال** البرهان اه



**اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي  
 يجب استحضارها عند الخوض في شئ من العلوم  
 البرهان وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات  
 يقينية لانهاج اليقين كما صرح في الامثلة واليقين هو  
 اعتقاد الشئ بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا اعتقادا  
 للواقع غير ممكن الزوال قوله لا يمكن الا كذا يخرج الظن <sup>منه</sup> <sup>لأنه متغير وكل متغير حادث العالم حادث</sup>  
 وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب وقوله غير ممكن  
 يخرج اعتقاد المقلد <sup>منه</sup> <sup>لأنه متغير وكل متغير حادث العالم حادث</sup> واما اليقينية فاقسام ستة  
 منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين  
 كقول الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء  
 ومنها ما هدت وهي ما يحكم فيه بالحس سواء كان  
 من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة والشمس  
 مشرقة وكقولنا اننا غضبا وخوفا ومنها مجربات  
 وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة  
 مرة بعد مرة اخرى كقولنا شرب السمونيات سهل  
 الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات  
 كثيرة ومنها حسابات وهي ما لا يحتاج العقل فيه

في جزم

في جزم الحكم الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر  
 مستفاد من الشمس لا يختلف شكله النورية  
 بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس فربما وبعد ومنها  
 متواترات وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم  
 بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل توافقهم  
 على الكذب كالحكم بان النبي عليه السلام ادعى النبوة  
 واظهر المعجزة على يده ومنها قضيا باقيا ساتها معها  
 ويحكم العقل فيه بواسطة مقدمة لا تغيب عن الذهن  
 عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب  
 وسيطة حاضرة في الذهن وهو الانقسام بمساويين  
 والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال كذا وكذا  
**قال** والجدل اه **اقول** من الاصطلاحات المنطقية  
 المذكورة الجدول وهو قياس مؤلف من مقدمات  
 مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية والغرض  
 في ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة وهي  
 قياس يتركب من مقدمات مقبولة من شخص  
 معقده فيه او من مقدمات مضمونة والغرض منه



ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم  
كما تفعله الخطباء والوعاظ **ومنها** الشعر وهو قياس  
مركب من مقدمات تبسط منه النفس وتتقبض  
كما اذا قيل الخمر باقوتة سائلة انبسطت النفس و  
رغبت في شربها واذا قيل العمل مرة متعبة  
انقبضت النفس وتفرقت عن اكلها **ومنها** المغالطة  
وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة  
بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات ونهية  
كاذبة واللفظ اما من جهة الصورة واما من جهة  
المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فنقولنا الصورة  
الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس  
صهال فيخرج ان تلك الصورة صهالة واما ما يكون من  
جهة المعنى فنقولنا كل ان وفرس فهو ان  
وكل ان وفرس فهو فرس فيخرج ان بعض الان  
فرس واعلم انما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات  
انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات البقية ولكن  
هذا اخر ما كتبنا من الاوراق لا يصح في كتاب غوجي

